

أوصله إلى شرف العطاء، كما فرض لسياه الأسواري وأتباعه في شرف العطاء نظير مشاركتهم الجند العربي الإسلامي في الجهاد في الجبهة الشرقية (18) ويبدو أن سعة أفق عمر ومرونته عمر واستجابته للتحويل والظروف الموضوعية، قد جعلته يفكر في العودة إلى التسوية في العطاء إذ قال:

".... لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لألحقن أخرى الناس بأولاهم حتى يكونوا في العطاء سواء" قال فتوفي رحمه الله قبل ذلك (19) ويبدو أن الخليفة عثمان بن عفان - (رض) - الذي سار على نهج عمر في التفضيل، قد كان يعطي بعض الموالى ولا اعتبارات خاصة إذ جعل أحدهم في شرف العطاء وزوجه من امرأة عربية (20).

وإذا كانت إجراءات عمر قد عنيت بمراعاة نظرة رجال القبائل للفيء (21) فإن اجتهد الخليفة عثمان بن عفان - (رض) - في التصرف بالفيء قد ترك أثره في تدمير ومناهضة رجال القبائل في الكوفة لسياسته المالية (22).

بيد أن الخليفة علي بن أبي طالب - (رض) - قد انتبه إلى أهمية مراعاة مشاعر القبائل في الكوفة بشأن العطاء (23) ولعل هذا يفسر لنا إلغاء نظام التفضيل في العطاء (24) وقد شرع بتنفيذ هذا القرار في المدينة حال توليه الخلافة (25) وسأوى في عطائه بين العرب والموالى (26) وطبق قرار التسوية في العطاء في الأمصار أيضاً مراعيًا الظروف والتحويلات (27) ويتضح أن التسوية قد أثارت مخاوف قريش والمنفيعين من التفضيل في العطاء (28) يعزز هذا قول طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام لعلّي: "إنك جعلت حقنا في القسم كحق غيرنا، وسويت بيننا وبين من لم يماثلنا فيما أفاء الله علينا بأسياقنا ورماحنا وأوجفنا عليه بخيلنا ورجلنا، وظهرت عليه دعوتنا، وأخذناه قسراً قهراً ممن لا يرى الإسلام إلا كرهاً" (29) وإن عبد الله بن عباس قد كتب إلى الحسن بن علي فيما بعد:

".....وقد علمت أن أباك علياً إنما رغب الناس عنه وصاروا إلى معاوية لأنه واسى بينهم في الفيء وسوى بينهم في العطاء، فنقل ذلك عليهم" (30).

ويبدو أن سياسة علي المالية بشأن العطاء، كانت ذات تأثير مزدوج، فقد أفادت الروادف من المهاجرين الجدد إلى الأمصار، وأضررت بمصالح المجاهدين الأوائل (31).

..... وإذا انتقلنا إلى العصر الأموي، وتوقفنا عند دور الموالى في الجيش، فسنجد أن النهج الذي سار عليه أبو بكر وعمر منذ عصر الراشدين، والذي تضمن أمراً صريحاً بفرض العطاء لمن يسلم من الموالى ويجاهد مع العرب المسلمين ويسهم له بسهم من الغنائم (32) قد امتد مبدئياً إلى مشاركة الموالى في الجهاد، إذ تفيد الروايات التي بين أيدينا إلى مشاركات فردية للموالى في الأحداث والوقائع السياسية حيث اشترك الموالى في تحرير بلاد الشام وأسهموا في العديد من المعارك برفقة الجيش العربي الإسلامي، ورابط بعضهم في الثغور (33) لتمتد مشاركتهم بشكل جماعي في العصر الأموي فقد شارك موال لزياد بن أبيه في موقعة كربلاء (34) بينما كوّن الموالى

ويظهر أن الخليفة عمر بن عبد العزيز قد جعل العرب والموالي في الرزق والكسوة والمعونة والعطاء سواء غير أنه جعل فريضة المولى المعتق خمسة وعشرين ديناراً (58) وهو إجراء ينسجم مع سياسته التي تقضي بمنع العطاء عن العرب الذين لا يريدون أن يقاتلوا، ومنحه للمسلمين من غير العرب الذين دخلوا الجيش جنوداً محاربين (59) ولابد من الإشارة إلى وجود أعداد من العرب من سكان المدينة لا يستلمون عطاء (60)، وأن العرب المسلمين قد رأوا أن المولى لا يتمتعون بكفاية عسكرية، يوضح هذا قول المختار لإبراهيم بن الأشتر يوم خازر:

"..... إن عامة جنودك هؤلاء الحمراء، وإن الحرب إن ضرستهم هربوا، فأحمل العرب على متون الخيل وأرجل الحمراء أمامهم" (61).

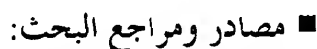
بعد هذا لنا أن نتساءل: على أي المصادر اعتمد المؤرخون المحدثون الذين، رأوا أن المولى لم يكونوا يستلمون عطاء ولم يسجلوا في ديوان الجند في العصر الأموي؟.....

لقد وردت رواية تفيد بأن رجال القبائل وأشراف الكوفة، رفضوا إشراك المولى والعبيد في العطاء الذي منحه لهم المختار بن أبي عبيد الثقفي إذ قالوا له:

"... عمدت إلى موالينا وهم فيء أفاءه الله علينا وهذه البلاد جميعاً فأعتقنا رقابهم نأمل الأجر في ذلك والثواب والشكر، فلم ترضَ لهم بذلك حتى جعلتهم شركاءنا في فيئنا" (62)، والحق أن هذه الرواية خاصة بالكوفة فحسب ولا تشمل بقية أمصار الدولة، مع الانتباه إلى أن وضع الكوفة خاص واستثنائي، وإنها قد عانت من مشاكل اقتصادية منذ عصر الراشدين، وبالتحديد منذ خلافة عمر الذي عالج بدقة نزعات رجال القبائل واستجاب للتحول والتطورات الخاصة بتركيب مجتمع الكوفة في مجال الفيء الأمر الذي راعاه الخليفة علي بن أبي طالب (رض) — عندما انتبه إلى وضع وأحوال المهاجرين من الروادف، وفي ظل ظروف اقتصادية صعبة كظروف الكوفة، يكون مفهوماً رفض الكوفيين مشاركة المولى لهم في العطاء في هذه المرحلة بالذات لاسيما أن الفتوح في جبهتهم كانت قد توقفت، ولم يكن غريباً معارضة وتشدد الكوفيين في مجال الفيء منذ عصر الراشدين، وهو موقف استمر طيلة الفترة الأموية (63) الأمر الذي يرينا أن هذه الرواية تعبر عن موقف مرتبط بمرحلة تاريخية معينة، وبمصر عربي إسلامي في ظل ظروفه الخاصة، ولا تعبر عن سياسة الدولة في حجب العطاء عن المولى، وإنها تفصح عن نظرة رجال القبائل، بدلالة أن الدولة قد فرضت العطاء للموالي في أماكن أخرى، وأن نصيب مولى الكوفة من العطاء قد أخذ بنظر الاعتبار من قبل الدولة في مراحل تالية لزمان الرواية أعلاه — كما رأينا في الشواهد التي قدمناها في الفقرات السابقة، وعليه فإن سحب موقف خاص على ما هو عام، لا يقدم الحقيقة التاريخية، كما أن سحب الجزئي على الكلي دون مراعاة الأحوال وتبدل الظروف، لا يرقى إلى تقديم طبيعة ما كان حقاً.

أما الرواية الثانية فتفيد أن وفداً من المولى قد جاء إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز من خراسان وقال أحدهم له:

بعد هذا يمكن لنا أن نقرر أن العطاء بين العرب أنفسهم لم يكن واحداً في عصر الراشدين، وأن الموقف من التسوية في العطاء قد جوبه برفض ومعارضة، كما أن التفضيل هو الآخر قد اصطدم بمعارضة من لم يحبه، وفي كل هذا كان لكل مجموعة أسبابها في الرفض أو القبول وهي أسباب تنطلق من فئات معينة، وإذا كنا قد رأينا تفاوتاً في عطاء العرب المسلمين أنفسهم بحكم الأسس التي وضع العطاء بموجبها، فليس غريباً أن يعم هذا الأمر الموالي بدورهم، مع ملاحظة أن إسلام الموالي لم يكن واحداً وفي فترة زمنية واحدة، وأن دورهم وابتعادهم عن السلطة والأحداث قد أسهما في تحديد مسألة العطاء أضف أن للموقف السياسي أثره في هذا الأمر، ولا بد أن تتسحب هذه الأمور على الموالي بحكم اندماجهم في المجتمع ومؤسسات الدولة وأن يتفاوت عطاء بعضهم عن بعض، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن التفضيل في العطاء لم يكن بدعة اخترعها الأمويون، بدلالة أن ما أوردنا من نصوص يشير إلى ذلك بجلاء، لا بل إن العصر الأموي قد شهد تسجيل الموالي في الديوان أسوة بالعرب وأنهم قد استلموا عطاءً حدد بموجب دورهم في الدولة ومجريات الأحداث، ولذا فإن مراجعة الأحكام والآراء التي قد قالت بغير ذلك مسألة ضرورية، لأن ما لدينا من نصوص تنهض لتواجه تلك الآراء التي نرى بأنها خضعت للروايتين اللتين أوردناهما بشأن عطاء الموالي وتسجيلهم في الديوان، وتقدم أدلة ترسخ القناعة بوجود ديوان للموالي واستلامهم للعطاء في العصر الأموي، وهو ما أردنا تأكيداً في هذا البحث الذي سعى للخروج عن المألوف في الآراء والانطلاق من نصوص ترسخ فكرتنا عن عطاء الموالي في عصر الراشدين وبنى أمية.



- (1) - صالح، د. محمد أمين، النظم الاقتصادية في مصر والشام في صدر الإسلام، مكتبة سعيدة رافقت، جامعة عين شمس، 1971، ص 112.
- (2) - انظر:

العطاء، انظر: ياسين، د. نجمان.

– تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة
والراشدين، دار الشؤون الثقافية، بغداد 1991،
ص 236 – ص 248.

(12) - المقدسي، مطهر بن طاهر - البدء والتاريخ، مكتبة المثنى عن طبعة باريز، ج 6، بغداد (1916/1899)، ج 5، (ص 168-169).

(13) - ابن الأثير، الكامل، ج2، ص 503.

(14) - أبو يوسف، الخراج، ص 43، وانظر:

— الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ).
— تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم، دار المعارف، ج10، القاهرة 1962،
ج3، ص 613، وط (1966-1970).

— ابن الأثير، المصدر نفسه، ج 2، ص 502.

(15)۔ البلانری، فتوح، ص 443.

(16) - ابن حنبل، کتاب الزهد، ص 150.

(17) - ابن آدم، يحيى بن آدم القرشي (ت 203 هـ).

— كتاب الخراج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعرفة، بيروت 1979، ص 60.

(18) - البلاذري، فتوح، ص 366.

(19) - أبو يوسف، الخراج، ص 46.

وانظر:

— ابن سلام، أبو عبید القاسم بن سلام (ت 224ھ)۔

— الأموال، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب
المصرية، القاهرة 1353هـ.

إذ جاء في ص 264: "... سمعت عمر يقول: "لئن عشت إلى هذا العام المقبل لأحقن آخر الناس بأولهم حتى يكونوا بيانا واحدا".

(20) - ابن شبة، أبو زيد عمر النميري البصري (ت 262هـ).

— كتاب تاريخ المدينة المنورة، تحقيق: فهد محمد شلتوت، ج4، دار الأصفهاني للطباعة، جدة 1393هـ، ج3، ص1065.

(21) - الطبري، تاريخ، ج 4، ص 302، ص 304.

(22) - البلاذري،

والاقتصادية في البصرة في القرن الأول
الهجري، دار الطليعة، ط2، بيروت، 1969،
ص97.

— الرلوي، ثابت اسماعيل، العراق في العهد الأموي
من الناحية السياسية والإدارية والاجتماعية،
بغداد، 1965، ص210.

— عمر ، د. فاروق، طبيعة الدعوة العباسية، بيروت، 1970، ص 132.

(3) - انظر:

- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت 182هـ).
الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1979، ص 42.

— ابن حنبل، أبو عبد الله بن أحمد بن محمد الشيباني
(ت241هـ)، كتاب الزهد، دار الكتب العلمية،
بيروت 1978، ص110.

— ابن زنجويه، حميد (ت 251هـ). كتاب الأموال، تحقيق: شاكِر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط 1، السعودية، 1986، ج 2، ص 538.

(4) - أبو يوسف، المصدر نفسه، نفس المكان.

(5) - أبو يوسف؛ المصدر نفسه، نفس المكان، وانظر: ص 47.

(6) - بيضون، د.إبراهيم، ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص (91-92).

(7) - البلاذري، أحمد بن يحيى (ت 279هـ). فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت 1978، ص 437.

(8) — المصدر نفسه، ص 442.

(9) - الأموال، ح 2، ص 522.

(10) - انظر:

— ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم
(ت 630هـ).

— الكامل في التاريخ، دار صادر، ج12، بيروت (1965-1966) — ج2، ص 503.

(11) - للتوسع في تنظيمات عمر بن الخطاب بشأن

والقضاء، تحقيق: Rhubon Cust، بيروت 1908.

(55) - المصدر نفسه، ص 90.

(56) - ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ).

- الإمامة والسياسة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج 2، ط/ القاهرة 1937م، وط 2، القاهرة 1951، ج 2، ص 69.

(57) - المصدر نفسه، ج 2، ص 90.

(58) - ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 277.

(59) - شعبان، الثورة العباسية، ص 155.

(60) - ابن سعد، المصدر السابق، ج 5، ص 254.

- البلاذري، أنساب، ج 5، ص 357.

(61) - المبرد، محمد بن يزيد، - الكامل في الأدب، ج 4، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله، القاهرة، ج 2، ص (61-62).

(62) - الطبري، تاريخ، ج 6، (ص 43-44).

(63) - انظر:

- جودة، جمال محمد، العرب والأرض في العراق

في صدر الإسلام، الشركة العربية للطباعة

والنشر، ط 1، الأردن 1977م، (ص 87-88)،

(ص 137-138)، (ص 166-167).

(64) - المصدر السابق، ج 6، ص 559، -

اليقوي، تاريخ، ج 2، ص 362.

(65) - جودة، جمال محمد، - الأوضاع الاجتماعية

والاقتصادية للموالي في صدر الإسلام، دار

الششير، الأردن، 1989، ص 141.

(41) - ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج 4، ص 400.

وانظر: عطاء الحسن البصري في ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 256.

(42) - ابن حبيب، أبو جعفر محمد بن أمية (ت 245 هـ).

- المحبر، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتز، المكتب التجاري، بيروت، ص 341.

(43) - ابن أعثم، كتاب الفتوح، ج 7، ص 161.

(44) - البسوي، يعقوب بن سفيان، - كتاب المعرفة والتاريخ، ج 3، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، بغداد 1974، ج 1، ص 606.

(45) - شعبان، محمد عبد الحي، - الثورة العباسية، ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي، دار الدراسات الخليجية، ط 1، أبو ظبي، (ص 117-119).

(46) - المرجع نفسه، ص 122.

(47) - البلاذري، أنساب، ج 5، ص 300.

(48) - ابن سعد، الطبقات، ج 5، ص 79، ص 83.

(49) - اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح، - تاريخ اليعقوبي، ج 2، تحقيق: M. Thausma، لندن 1969، ج 2، ص 358.

(50) - ابن عساكر، تهذيب، ج 2، ص 262.

(51) - المصدر نفسه، ج 3، ص 407.

(52) - ابن سعد، الطبقات، ج 3، ق 1، ص 166.

(53) - الطبري، تاريخ، ج 4، ص 106، ط (1966-1970).

وانظر:

- ابن عساكر، تهذيب، ج 7، ص 203.

(54) - الكندي، محمد بن يوسف، - كتاب الولاية